تطور مؤشرات أداء المنظومة المصرفية الجزائرية
دراسة تحليلية للفترة الممتدة بين سنة 2010 و 2014

د.حاج صدوق بن شرقي
جامعة جيلالي بونعامة.خميس مليانة

ملخص:

أصبح تبني النظم المعاصرة في العمل المصرفي أحد أهم الأسباب الرئيسة لتحسين الأداء المصرفي ومواكبة التطورات التكنولوجية العالمية المستعملة في مجال الصناعة المصرفية من جهة وتحقيق رغبات الزبائن.وبهدف ضمان مكانة في السوق المصرفية التي ما فتئت تتزايد يوما بعد يوم.

ومن اجل معرفة إمكانية مواكبة المنظومة المصرفية الجزائرية لهذه التغيرات سنحاول في هذا الجزء استعراض أهم مؤشرات أداء المنظومة المصرفية الجزائرية خلال الفترة الممتدة بين العام 2000 والعام 2010 وذلك بالتطرق إلى المصارف العمومية الجزائرية وتطور أدائها، وكذلك بعض المصارف الخاصة وهذا في حدود الإحصائيات التي تم الحصول عليها.وذلك بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للبنوك العمومية الجزائرية،و التقارير المالية السنوية الخاصة ببنك الجزائر.والمتعلقة بتطور الودائع المصرفية،والأرباح المحققة من طرف كل مصرف خلال كل سمة ،مع الإشارة إلى مساهمة المصارف الأخرى المعتمدة في الجزائر ،و ذلك من خلال التطرق الى النقاط التالية:

- تطور السيولة؛
- تطور الأرباح؛
- الملاءة المصرفية؛
- الأصول المصرفية؛
- تطور القروض المصرفية؛

كما سنحاول التحدث عن تحديث المنظومة المصرفية الجزائرية من خلال التطرق إلى أهم ملامح عصرنته، والوسائل المستعملة في المصارف الجزائرية. والسبل الكفيلة بتحسين أدائه مستقبلا وضمان مكانة أساسية تستطيع التكيف مع المتغيرات ومواجهة اثارها.

1 تطور السيولة

تتوفر لدى المصارف الجزائرية سيولة عالية لم تستعمل بكفاءة عالية لتمويل الاستثمارات في القطاع الحقيقي، بالشكل الذي يمكن البلاد من تنويع اقتصادها المرتبط إلى اليوم بمورد شبه وحيد، وهو الهيدروكاربونات، الذي يشكل 98.7 بالمئة من مداخيل الجزائر من العملة الصعبة[1].

وتتمثل المشكلة الرئيسة للسيولة المتوافرة على مستوى المصارف، والتي بلغت 66.6 مليار دولار، في كون نصف تلك السيولة عبارة عن ادخار قصير المدى يصعب من عملية توظيفه في استثمارات متوسطة وطويلة الأجل، إلا أن ذلك يبقى مؤشراً إيجابياً عن تجنيب البلاد من مخاطر صدمة خارجية مباشرة، نتيجة التراجع القوي لمداخليها من العملة الصعبة، وتفاقم وارداتها من السلع والخدمات[2].

إن الطبيعة السائلة للاقتصاد الجزائري، يجبر المصارف على الاحتفاظ بنسب عالية من الأرصدة السائلة، تجنباً لفقدان الثقة في المصارف، مخافة العودة إلى السلوك ألاكتنازي الذي كلف البلاد كثيراً قبل أن تتمكن من تصحيح الوضع مستفيدة من حالة التوسع الإيجابي التي يعرفها الاقتصاد الجزائري والذي سجل نسب نمو قريبة من 5 بالمئة كمتوسط خلال العقد الأخير. وهو رقم مرشح ليتضاعف مع جهد بسيط في مجال الانفتاح وتنويع الاقتصاد باستغلال تلك السيولة الهائلة التي نجمت بشكل أساسي عن تطور أسعار المحروقات في الفترة بين 2001 و2008، وإفساح المجال أمام الدولة والمتعاملين العموميين والخواص على حد سواء، والعمل بسرعة على تغيير الصورة القاتمة عن مساهمة مصارف الساحة في تمويل الاقتصاد الحقيقي بسبب رفض المصارف العمومية الجزائرية فكرة المخاطرة العالية وتحبيذ أيسر السبل المضمونة على غرار تمويل عمليات الاستيراد على حساب الاستثمارات على المديين المتوسط والطويل.[3]

2. ،:تطور رأس المال:

سوف نستعرض في هذا الجزء تطور رأسمال المصارف العمومية الجزائرية خلال الفترة الممتدة بين سنة 2000 و2007 .

تشير الإحصائيات إلى أن رأس مال الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بقي ثابتا طيلة تلك المدة ولم يتعد 14 مليار دينار جزائري[4]، ويرجع ذلك للضائقة المالية التي مر بها في السنوات المذكورة، وهوما يفسره نسبة الأرباح الصافية المحققة كما سيأتي شرحه فيما بعد.

[1] http://www.alrroya.com/node

[2] تقرير محافظ بنك الجزائر أمام البرلمان يوم الإثنين, 12 إبريل 2010

[3] تقرير محافظ بنك الجزائر أمام البرلمان يوم الإثنين, 12 إبريل 2010

[4] مختلف ميزانيات الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط

أما بنك التنمية المحلية الجزائري، فيعتبر أقل المصارف العمومية مبلغا من حيث رأس المال إذ لم يتعد سنة 2008 13.4 مليار دينار جزائري، وهو أقل نسبيا من رأس مال الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط. أما نسبة الارتفاع فقد قفزت من 7.1 مليار سنة 2003 إلى 13.4 مليار سنة 2004، وبقي ثابتا إلى غاية نهاية سنة 2007، وهو ما يمثل نسبة 88.7%.

أما فيما يخص بنك الفلاحة والتنمية الريفية فرغم الثبات في رأس مال المصرف والمقدر بـ 33 مليار دينار طيلة تلك الفترة، إلا أنه يعتبر المصرف الذي يملك رأس مال أكبر من كل المصارف العمومية الأخرى.إذ يتعدى في قيمته مقارنة برأس مال المصارف السابقة أي الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط وبنك التنمية المحلية بأكثر من مرتين.

ورغم الثبات في رأس مال القرض الشعبي الجزائري من سنة 2000 إلى سنة 2005، فقد ارتفع بنسبة بسيطة تقدر بـ 35%، إذ ارتفع من 21.6 مليار دينار سنة 2005 إلى 29.3 مليار دينار سنتي 2006 و2007[1]،وحتى سنة 2010.

أما فيما يتعلق بالبنك الوطني الجزائري فقد قفز من 8 مليار دينار جزائري سنة 2001 إلى 14.6 مليار دينار سنة 2002. ويبقى على هذا القدر حتى سنة 2010. وهو ما يمثل نسبة 82%[2].

أما البنك الخارجي الجزائري فقد ارتفع رأس ماله بـ 100% انطلاقا من سنة 2001، فبعدما كان 12.2 مليار دينار جزائري سنة 2000 ارتفع إلى 24.5 مليار دينار جزائري سنة 2001 وبقي ثابتا حتى وصل إلى 76 مليار دينار جزائري في نهاية 2010[3].

أما من حيث الترتيب فيأتي البنك الخارجي الجزائري أولا 76 مليار دينار ثم يليه بنك الفلاحة والتنمية الريفية ثانيا ب33 مليار دينار ثم القرض الشعبي الجزائري بـ 29.3 مليار دينار ويحل البنك الوطني الجزائري رابعا بـ 14.6 مليار دينار جزائري والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط خامسا بـ 14 مليار دينار، أما في المرتبة الأخيرة فهي من نصيب بنك التنمية المحلية.

من خلال كل ما سبق نستنتج أن المصارف العمومية الجزائرية في معظمها بدأت بالاستعداد للزيادة في قوتها النقدية وذلك من خلال رفع رأس مالها إلى حدود تسمح لها بتكوين قاعدة رأسمالية متينة.

3.:تطورات الأصول الصافية للمصارف العمومية:

ارتفعت الأصول الصافية للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط نسبة 101% انطلاقا من سنة 2001 إلى غاية سنة 2007 وهو ما يمثل 24.9 مليار دينار جزائري الأمر الذي يؤشر على المجهود المتواصل لتحسين هذا الجانب المهم في ميزانية الصندوق والذي سينعكس بالإيجاب أو السلب على جميع الفروع الأخرى.

رغم وصول أصوله الصافية إلى أدنى مستوياتها في سنة 2000 إذ كانت -2.1 مليار دينار (سالبة) إلا أنه استطاع تخطى تلك الصعوبات في فترة وجيزة. إذ قفزت إلى 5.5 مليار دينار سنة 2000وإلى 20.38 مليار دينار سنة 2007[1]، وهو ما يمثل نسبة 370% مقارنة بسنة 2005.

[1] ميزانية القرص الشعبي الجزائري 2000 الى 2010

[2] ميزانيات البنك الوطني الجزائري

[3] التقرير المالي للبنك الخارجي الجزائري ،2000،2007،2010

اما بنك التنمية المحلية وعلى عكس جميع المصارف العمومية الجزائرية، فإن الإحصائيات تشير إلى الصعوبات التي تواجه هذا المصرف في تنمية أصوله الصافية مقارنة بباقي المصارف. إذ وعلى الرغم من ارتفاعها من 34.2 مليار دينار سنة 2000 إلى 45.99 مليار دينار سنة 2004، أي زيادة تقدر بـ 34% إلا أن أصوله سقطت سقوطا حرا انطلاقا من آخر هذه السنة حتى سنة 2007. حيث انخفضت أصوله الصافية بقيمة 29.3 مليار دينار، فبعدما وصلت 45.99 مليار دينار سنة 2004 انخفضت إلى 16.69 مليار دينار سنة 2007، أي بنسبة تقدر بـ 2.75% الأمر الذي أثر بصورة مباشرة على أرباحه التي أصبحت سالبة خلال سنوات 2005، 2006 و2007[2]، كما سنرى ذلك لاحقا.

تحسن طفيف لوحظ على أصول القرض الشعبي الجزائري انطلاقا من سنة 2000 إلى غاية سنة 2003. فخلال كل هذه المدة لم ترتفع أصوله الصافية سوى بمقدار 3.8 مليار دينار. أي بنسبة تقدر بـ 15%. وانطلاقا من أواخر سنة 2003 إلى نهاية سنة 2007، فقد تحسن هذا المؤشر تحسنا ملحوظا إذ وصلت الزيادة إلى 30.86 مليار دينار، ما يمثل نسبة تقدر بـ 100% تقريبا. الأمر الذي يعطي صورة واضحة عن الاهتمامات التي يوليها مسؤولو هذا المصرف إلى هذا الجانب وإلى تحسين هذا المؤشر.

أما البنك الوطني الجزائري فيعتبر من أحسن المصارف العمومية الجزائرية فيما يخص هذا المؤشر، إذ بلغت قيمة الأصول الصافية 74.82 مليار دينار سنة 2007، بعدما كانت 22.2 مليار دينار سنة 200 و48.8 مليار دينار سنة 2003. أي زيادة معتبرة تقدر بـ 52.62 مليار دينار خلال الفترة الممتدة من سنة 200 إلى سنة 2007، وهي زيادة تقدر بـ 337%. وما يلاحظ على البنك الوطني الجزائري هو أن الارتفاع الأول في أصوله كان بداية سنة 2002، إذ تضاعفت قيمتها خلال فترة سنتين فانتقلت من 22.2 مليار دينار سنة 2000 إلى 45.7 مليار دينار سنة 2002، ثم بعد ذلك سجل القفزة النوعية التي أوصلت قيمة أصوله إلى 74.82 مليار دينار جزائري في نهاية سنة 2007.

وبسبب توطين شركة سوناطراك لجميع عملياتها في هذا المصرف ولأسباب أخرى سنذكرها لاحقا، فإن المصرف الخارجي الجزائري يحتل المرتبة الأولى من حيث الأصول الصافية مقارنة بالمصارف العمومية الأخرى. فبالرغم من الانخفاض في قيمتها ابتداء من سنة 2001 إلى غاية نهاية سنة 2002 مقارنة بسنة 2000، حيث انخفضت بقيمة 5.9 مليار دينار خلال هاتين السنتين، إلا أنه ابتداء من سنة 2003 شهدت الأصول الصافية للبنك الخارجي الجزائري ارتفاعا مذهلا في سنة 2007. إذ بلغت قيمة هذا الارتفاع 55.18 مليار دينار، حيث وصلت إلى 88.08 مليار دينار جزائري، أي ما نسبته فكانت 267%.

انطلاقا مما سبق ومقارنة بالمصارف العمومية ببعضها البعض وحتى سنة 2007، فإن البنك الخارجي الجزائري يحتل المرتبة الأولى من حيث قيمة الأصول حيث وصلت إلى 88.08 مليار دينار، ثم يليه البنك الوطني الجزائري بـ 74.82 مليار دينار وثالثا القرض الشعبي الجزائري بـ 59.76 مليار دينار، ورابعا الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بـ 47.50 مليار دينار وخامسا بنك التنمية المحلية بـ 20.38 مليار دينار وأخيرا فبنك الفلاحة والتنمية الريفية بـ 14.69 مليار دينار جزائري.

---

[1] ميزانية الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط 2007

[2] ميزانية بنك التنمية المحلية،2007،2000

4.:تطور أرباح المصارف العمومية الجزائرية:

سوف سنستعرض في هذه المرحلة تطور أحد أهم مؤشرات أداء المصارف ألا وهوا لأرباح التي تطرحها خلال سنة. ويعكس هذا المؤشر الصورة الحقيقية لأداء المؤسسات المصرفية طيلة سنة كاملة بفضل تداخل العديد من العوامل.

بعدما حقق الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط أرباحا قدرت بـ 9.8 مليار دينار سنة 2000 و9.2 مليار دينار سنة 2001، انخفضت هذه الأرباح بصورة رهيبة لتصل إلى مستويات ضعيفة، حيث قدرت ب/ 1.00 مليار دينار سنة 2002، ثم واصلت هبوطها لتصل إلى ما دون ذلك بكثير في سنة 2007. أين حقق هذا الصندوق أرباحا قدرت بـ 0.126 مليار دينار. أي أن الأرباح انخفضت من 9.8 مليار دينار سنة 2000 لتصل إلى 0.126 مليار دينار سنة 2007 أي انخفاض بـ 9.674 مليار دينار، وهو ما يمثل انخفاض بنسبة 700%[1].ولكن من سنة 2008بدأ هذا المصرف يسترجع بعضا من مستحقاته،الأمر الذي عاد عليه بالإيجاب ليحقق أرقاما موجبة خلال السنوات الأخيرة.

أما بنك التنمية المحلية فقد حقق تطورا ضئيلا جدا من الأرباح ابتداء من سنة 2000 التي تعتبر أضعف سنة من حيث النتائج لأنها كانت سالبة وإلى غاية 2007. هذا التطور لم يتعد 0.048 مليار دينار طيلة ستة سنوات كاملة، إذ كان أدنى مستوى له سنة 2005 بـ 0.13 مليار دينار وهي أرقام تدل بوضوح على الصعوبات التي يواجهها هذا المصرف بالخصوص. كما أن أعلى ربح حققه كان في سنة 2003 بمقدار 0.76 مليار دينار جزائري.أما في السنوات الخيرة فقد حقق قفزة نوعية بتحقيق أرباح معتبرة و صلت في أعلى دراجاتها سنة 2009 إلى 1.912.مليار دينار.

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية أقل المصارف العمومية تحقيقا للأرباح، إذ لم يتعد مليار دينار سنة 2000 حيث وصل إلى 0.04 مليار دينار. ليحقق انخفاضا محسوسا في أرباحه حيث لم تتعد 0.22 مليار دينار سنة 2004. وبعد ذلك دخل بنك الفلاحة والتنمية الريفية في سنوات الخسارة إذ لم يحقق أي ربح طيلة السنوات الممتدة بين 2005 و2007، أي لمدة ثلاث سنوات متتالية.

وبخلاف بنك التنمية المحلية لم يحقق القرض الشعبي الجزائري أي خسارة منذ سنة 2000 وإلى غاية 2007، فرغم التباين النسبي في الأرباح بين سنتي 2000 و2005 إلا أنه استطاع تحقيق قفزة نوعية في الأرباح، إذ وصلت سنة 2006 إلى 7.9 مليار دينار وبفارق 5.2 مليار دينار، وهو ما يمثل تغيرا إيجابيا قدر بـ 292%، ورغم كل ذلك فقد تراجعت أرباح هذا المصرف إلى ما دون النصف سنة 2007، حيث انخفضت إلى 3.6 مليار دينار جزائري وهو ما يمثل 50% من أرباح سنة 2006.لتعود الأرباح ثانية إلى الارتفاع إذ وصلت إلى حدود 10مليار سنة 2009 والى 12 مليار دينار سنة 2010.

يعتبر البنك الوطني الجزائري من بين المصارف التي تعرضت لعثرة في مسيرتها من سنة 2002 وإلى غاية سنة 2007، حيث كانت النتيجة سالبة سنة 2005. أما في السنوات الأخرى فكانت النتائج موجبة، رغم أن الأرباح

[1] التقرير المالي للصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط ،سنة 2000و2007

لم تتعد المليار دينار في معظمها، ماعدا في سنوات قليلة. وبالرغم من تحقيق نتيجة معتبرة سنة 2002 والمقدرة بـ 6.7 مليار دينار، إلا أن البنك الوطني الجزائري بدأ في تحقيق مستويات دنيا من الأرباح في السنوات التي تلتها حتى أصبحت سالبة سنة 2005. ثم بدأ المصرف في استرجاع قدراته، حيث حقق أرباحا جيدة في سنة 2006 قدرت بـ 4.3 مليار دينار و6.7 مليار دينار سنة 2007 وهو أعلى مستوى من الأرباح يحققه هذا المصرف.أما السنوات الأخيرة فقد كانت الانتعاشة لهذا المصرف إذ حقق أرباحا كبيرة مقارنة بالسنوات السابقة حيث وصلت سنة 2009 إلى 21 مليار دينار و في سنة 2010 وصلت إلى 23 مليار دينار.

تشير المعطيات أن البنك الخارجي الجزائري أفضل المصارف التجارية العمومية تحقيقا للأرباح، إذ لم يسجل أي خسارة في نتائجه من سنة 2000 إلى غاية سنة 2007. فالتطور الإيجابي هو سمة الأرقام المحققة من طرف هذا المصرف، فبعدما حقق أرباحا قدرت بـ 0.4 مليار دينار جزائري سنة 2000، ارتفعت الأرباح ووصلت إلى 16.5 مليار دينار أي بفارق يقدر بـ 16.1 مليار دينار، وهو أعلى ربح مقارنة بجميع المصارف العمومية الجزائرية.ليواصل ارتفاعه في السنوات الأخيرة ليصل إلى 19.16 مليار دينار سنة 2010.

5.:تطور الودائع:

1-الودائع تحت الطلب: بالنظر للإحصائيات فإن الملاحظ هو أن القطاع العمومي له نصيب أكبر من الودائع تحت الطلب لدى المصارف، فانطلاقا من سنة 2000 وإلى غاية سنة 2010 شهد هذا النوع من الودائع تطورا إيجابيا وصل إلى 1831.7 مليار دينار جزائري سنة 2007 أي بفارق قدر بـ 1644 مليار دينار جزائري مقارنة بسنة 2000. ثم انتقل الى 2056.4 سنة 2008. هذا الارتفاع لا يترجمه سوى التطور الإيجابي والملحوظ لودائع مؤسسات قطاع المحروقات[1]. غير انه انخفض الى 1680.7 سنة 2010 بفعل تزايد نشاط المصارف الخاصة.

فبعدما كان نصيب القطاع العمومي 40% سنة 2000 من مجموع الودائع تحت الطلب وصل إلى حدود 71.52% سنة 2007. ليستقر في حدود 65بالمائة سنة 2010.

أما القطاع الخاص فكان أقل نسبة وأقل أهمية من حيث الودائع تحت الطلب مقارنة بالقطاع العمومي، حيث شهد هو لآخر تطورا لكن ليس بنفس النسبة مقارنة بالقطاع العمومي. فمن حدود 205.9 مليار دينار جزائري سنة 2000 إلى 563.3 مليار دينار جزائري سنة 2007، وهو ما يمثل فارقا قدر بـ 357.3 مليار دينار جزائري أي تطور بنسبة 173%[2].ليصل الى حدود910.7 مليار دينار سنة 2010.

أما فيما يخص حصة القطاع الخاص من مجموع الودائع تحت الطلب فكانت 44.056 سنة 2000 لتنخفض إلى ما يقارب 21.99 سنة 2007، وهو انخفاض جد محسوس رغم الارتفاع في قيمتها.

وإجمالا فقد وصلت نسبة الودائع تحت الطلب مقارنة بمجموع الودائع إلى 32.42% سنة 2000 ليرتفع سنة 2007 ويصل إلى 59.25%.مواصلا الثبات على تلك النسبة تقريبا الى غاية .2010

2-الودائع لأجل:

[1] Rapport d'activité banque d'Algérie 2007

[2] Rapport d'activité banque d'Algérie 2007

شهدت الودائع لأجل في القطاع العمومي تطورا إيجابيا ابتداء من سنة 2000 وإلى غاية سنة 2003، حيث قدر هذا التطور بـ 334.4 مليار دينار أي زيادة بـ 268% مقارنة بالسنة الأولى أي سنة 2000. ولكن انطلاقا من سنة 2003 وإلى غاية 2007 انخفضت الودائع لأجل بصورة واضحة لتصل إلى 350.6 مليون دينار. حيث بلغت مجموع الودائع التي تم سحبها ما يقارب 163.2 مليار دينار، أي انخفاض بنسبة 46% من الودائع[1].لتعود الى الارتفاع من جديد لتصل إلى 579.7 مليار دينار سنة 2010.

وبمقارنة الودائع تحت الطلب والودائع لأجل الخاصة بالقطاع العمومي نلاحظ أن غالبية ودائع القطاع العمومي هي ودائع تحت الطلب ممثلة في الأجور والحسابات الجارية الدائنة، وبالأخص انطلاقا من سنة 2004 وإلى غاية 2007 حيث تضاعفت معدلات الودائع تحت الطلب الأمر الذي يفسر بالصعوبات المالية التي واجهتها المؤسسات العمومية خلال تلك الفترة مما أجبرها على سحب ودائعها لأجل توظيفها في العمليات الجارية.

6. توظيف الودائع:

عرف القطاع الخاص توظيفا هاما وتدريجيا للأموال على شكل ودائع لأجل وأكثر قيمة وأهمية مقارنة بالقطاع العمومي. إذ انتقلت الأموال الموظفة على شكل ودائع لأجل من 728.3 مليار دينار جزائري سنة 2000 إلى 1395.8 مليار دينار جزائري سنة 2007، أي بزيادة سنوية قدرت بـ 667.498 مليار دينار جزائري. وهو ما يمثل تطورا إيجابيا مقدر بأكثر من 91.64%[2].لتبقى مستقرة تقريبا حتى سنة 2010 أين وصلت الى 1935.5 مليار دينار.

ومقارنة بإجمالي الودائع تحت الطلب لتلك الفترة فإن حصة القطاع الخاص وصلت سنة 2000 إلى 74.75%، ثم ما لبثت إن ارتفعت بشكل سريع انطلاقا من سنة 2003، حيث وصلت نسبة الودائع لأجل في القطاع الخاص إلى 79.26% من مجموع الودائع. ويعود السبب في ذلك إلى تلك الثقة التي تلاشت بين الأفراد والمصارف الخاصة، خاصة بعد أزمة بنك الخليفة. الأمر الذي أدى بالمودعين إلى سحب أموالهم من المصارف الخاصة وتوظيفها في المصارف العمومية. وما نستنتج من هذا أن الدولة أو القطاع العام يبقى أكبر ضمان يتحصل عليه الأفراد.

أما توظيف الودائع من طرف الجهاز المصرفي فقد توزع على القطاع العام والقطاع الخاص. وفيما يلي سوف نستعرض توزيع القروض حسب الآجال وحسب القطاع، وحسب مساهمة المصارف العمومية والخاصة انطلاقا من سنة 2003 وإلى غاية سنة 2010.

ارتفعت حصيلة القروض الموزعة على القطاع العام والخاص انطلاقا من سنة 2003 وإلى غاية 2007 بمقدار 1.068.02 مليار دينار جزائري، وهو ما يمثل ارتفاع قدره 65%.

أما من حيث توزيع القروض حسب القطاع، فكلا القطاعين استفادا من القروض المباشرة الممنوحة. فقد ارتفعت حصة القطاع العام من 791.6 مليار دينار سنة 2003 إلى 900.2 مليار دينار سنة 2007 أي زيادة تقدر بـ 13.70%[3].

[1] Rapport d'activité banque d'Algérie 2007,2006,2005,2004,2003,2002,2001,2000

[2] Rapport d'activité banque d'Algérie ,2007,2006,2005,2004,2003,2002,2001,2000,

[3] Rapport d'activité banque d'Algérie 2007,2006,2005,2004,2003,2002,2001,2000

أما القطاع الخاص فقد استفاد من زيادة معتبرة من حصة القروض الممنوحة حيث بلغت هذه الزيادة ما بين سنتي 2003 و2007 ما يقارب 722.2 مليار دينار[1]، وهو ما يمثل تطورا إيجابيا يقدر بـ 248%. وهو ما يترجم سياسة الدولة التمويلية الهادفة إلى تشجيع القطاع الخاص ومحاولة تحسين أدائه.

الشكل رقم 1 القروض م الأجل

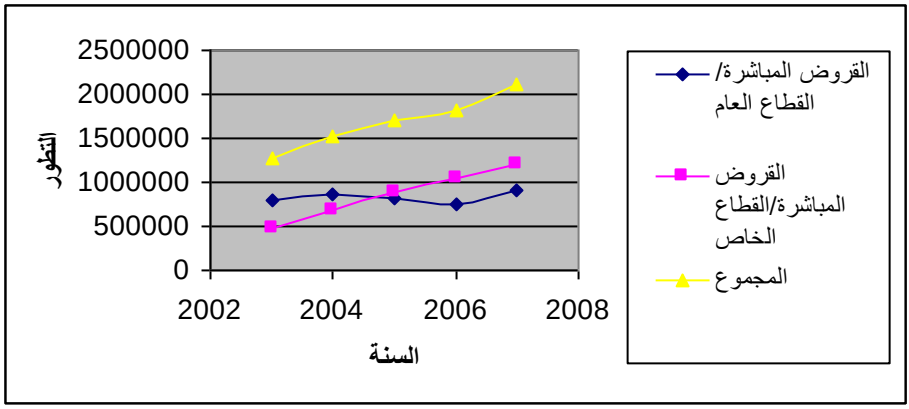

من إعداد الطالب بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر

ما يلاحظ على المعطيات السابقة هو هيمنة المصارف العمومية والحصة الكبيرة التي تملكها في تمويل القروض قصيرة الأجل، بحيث لا تكاد تكون هناك مقارنة من مبالغ القروض قصيرة الأجل الموزعة من طرف المصارف العمومية وتلك القروض الممنوحة من طرف المصارف الخاصة. وهوما يفسر بأمرين اثنين هما:

-تجسيد المصارف العمومية لسياسات الدولة في عمليات التمويل.

-المصارف الخاصة لا تخاطر بأموالها الخاصة وتحديدا بعد تدني الودائع لأجل في خزينتها.

أما من حيث التطور فقد ارتفعت القروض قصيرة الأجل الممنوحة من طرف المصارف العمومية من 736.5 مليون دينار جزائري سنة 2003 إلى 902.5مليار دينار جزائري سنة 2007.لتقفز إلى حدود 1311.0مليار دينار سنة2010.

ورغم التطور الملاحظ في العمليات التمويلية للمصارف الخاصة والتي ارتفعت بقيمة 119.9 [2]مليار دينار، فإنها لا تمثل سوى 4.78% من مجموع القروض قصيرة الأجل الممنوحة سنة 2003 ولا تمثل سوى 12.04% من مجمل القروض قصيرة الأجل في سنة 2010.

تشير المعطيات إلى أن 89.56% من مجموع القروض المتوسطة والطويلة الأجل الموزعة ابتداء من سنة 2003 وإلى غاية سنة 2010 كانت من قبل المصارف العمومية، وهو ما يجسد توجهات الدولة في تمويل المشاريع الكبرى كالأشغال العمومية والطاقة والمياه وذلك بمختلف الصيغ المعتمدة مثل الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار والوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب أو غيرها من الهيئات المالية. حيث انتقلت المبالغ الموجهة على شكل قروض متوسطة وطويلة

[1] Rapport d'activité banque d'Algérie 2007,2006,2005,2004,2003,2002,2001,2000

[2] Rapport d'activité banque d'Algérie,2003,

الأجل ما يقارب 1048.8 [1]مليار دينار سنة 2007 لتسجل بذلك زيادة معتبرة مقارنة سنة 2003 وتقدر بـ 506.1 مليون دينار، أي ما يمثل ارتفاع في التمويل بنسبة 93%.لتتضاعف الى 1790.4 سنة 2010،وهي قفزة نوعية في مجال التمويل.

أما المصارف الخاصة فنسبة مساهمتها في تمويل الاستثمار لم تتعد 10.43% سنة 2003، ولم تتجاوز 10.93% سنة2007. حيث انتقلت من 63.2 مليار دينار سنة 2003 لتصل إلى 128.7 مليار دينار سنة 2007، أي بتطور إيجابي قدره 65.5 مليار دينار. لتصل إلى أعلى مستوياتها سنة 2009 و بمبلغ 193.9 مليار دينار. الأمر الذي يترجم تخوف المصارف الخاصة من خطر تجميد أموالها وتخوفها من حالات عدم السداد. كما أن سياساتها التمويلية لا تسمح لها بتمويل النشاطات الاقتصادية التي تدخل ضمن إطار تشغيل الشباب بمختلف أنواعه.

أما حصة القروض قصيرة الأجل من إجمالي القروض الموزعة فقد انخفضت من 56.08% سنة 2003 إلى 46.5% سنة 2010. وعلى عكس القروض قصيرة الأجل فإن القروض المتوسطة الأجل ارتفعت بنسبة معتبرة ابتداء من سنة 2003 وإلى غاية 2010 بنسبة 9.52%. فبعدما كانت تمثل 43.92% من مجموع القروض أصبحت تساوي 53.44%.

7. كفاية رأس المال (الملاءة) في المصارف العمومية:

لقد فرض بنك الجزائر على المصارف التجارية وهذا بعد أن تبنت السلطات النقدية في الجزائر التوصيات الصادرة عن لجنة بازل في اتفاقياتها الأولى مجموعة من قواعد الحذر، تهدف إلى تسيير النشاط المصرفي وتدعيم السلامة المصرفية وتعزيز الملاءة المصرفية. إذ حدد الأمر التنظيمي رقم 02/03 المؤرخ في 14 نوفمبر 2002 طبيعة المخاطر التي تواجهها المصارف الجزائرية والمتمثلة أساسا في:

-المخاطر الائتمانية؛

-مخاطر أسعار الفائدة؛

- مخاطر السوق؛

- مخاطر التشغيل؛

-المخاطر القانونية؛

-أوزان المخاطرة[2]:

*قروض العملاء 100%؛

*سندات التوظيف 100%؛

*سندات المساهمة 100%؛

*حسابات السنوية 100%؛

*الأصول الصافية 100%.؛

[1] Rapport d'activité banque d'Algérie 2007,2006,2005,2004,2003,2002,2001,2000

[2] نجاري حياة،« الإصلاحات النقدية ومكانة الحيطة المصرفية في الجزائر»، الملتقى الوطني الأول حول المنظمة المصرفية الجزائرية، ص06.

*اللجوء إلى المصارف والمؤسسات المقيمة في الجزائر 5%؛

*اللجوء إلى المصارف والمؤسسات المقيمة خارج الجزائر 20%؛

*سندات الدولة 0%.

*ديون أخر في الدولة 0%.

-أوزان المخاطرة المرجحة للالتزامات خارج الميزانية في المصارف التجارية[1]: أما عن الالتزامات خارج الميزانية فكانت على الشكل التالية:

*الالتزامات ذات الخطر المرتفع 100%؛

*الالتزامات ذات الخطر المتوسط 50%؛

*الالتزامات ذات الخطر الملائم 20%؛

*الالتزامات ذات الخطر الضعيف 0%؛

وعليه فإن المصارف والمؤسسات المالية ملزمة باحترام ما يلي وذلك حسب المادة 2 من التعليمة 94/74 من القانون 91/09:

*مجموع المخاطر المتعلقة بنفس المستفيد، يجب أن لا يتعدى مقارنة صافي الأموال الخاصة 40% ابتداء من 01-01-1992 و30% ابتداء من 01-01-1993 و25% ابتداء من 01-01-1995.

-**الملاءة المصرفية في المصارف التجارية**[2]: نصت المادة 02 من التنظيم 91/03 الصادر في 14 أوت 1991 والمادة 03 من التعليمة رقم 94/74 الصادرة في 29 نوفمبر 1994 والمتعلقة بتحديد القواعد الاحترازية على وجوب احترام المؤسسات المالية وبصفة دائمة نسبة ملاءة تعادل على الأقل 8%. ولقد مر تطبيق هذه النسبة على مراحل وكانت على النحو التالي:

*4% في نهاية جوان 1995؛

*5% في نهاية ديسمبر 1996؛

*6% في نهاية ديسمبر 1997؛

*7% في نهاية ديسمبر 1998؛

*8% في نهاية ديسمبر 1999؛

والجدول التالي يوضح تطور نسب الملاءة، المصارف العمومية الجزائرية انطلاقا من سنة 2000 وإلى غاية سنة 2010.

الجدول رقم 2 الملاءة — الوحدة: %

المصرف/السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط	-	14	13	12	9	12	-	17	12	14	
بنك التنمية	-	14	16	16.5	9	12	12	10	10	11	10

[1] تومي إبراهيم،« اتفاقية بازل لكفاية رأس المال»، ص17.

[2] المرجع السابق لـ تومي ابراهيم ص 18

المحلية										
بنك الفلاحة والتنمية الريفية	22.9	24.6	21.8	18	14.8	8.6	–	5	08	09	09
القرض الشعبي الجزائري	–	19.8	16.4	16.9	16	20	23	24	16	18	18
البنك الوطني الجزائري	–	8	14.6	14.5	14	13	–	–	15	14	14
البنك الخارجي الجزائري	–	7.9	8.4	8.4	8	09	10	10	11	12	12

المصدر: مختلف التقارير المالية.

رغم السياسة الفعلية لتطبيق معايير كفاية رأس المال في المصارف الجزائرية والتي ستكون بداية 2009/2008 وذلك حسب تقرير محافظ بنك الجزائر، إلا أن معظم المصارف العمومية الجزائرية بدأت تستعد لمسايرة الأحداث المالية العالمية. ولتغطية المخاطر وتدعيم السلامة المصرفية وتعزيز الملاءة المصرفية.

أ-الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط: تراوحت نسبة الملاءة في الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط نسبة 14% سنة 2001 و14% سنة 2009، بعدما انخفضت إلى أدنى مستوى لها سنة 2004 حيث كانت 9%. وهي نسب إيجابية على العموم ومطمئنة إلى درجة ما، غير أن على هذا الصندوق أخذ كامل احتياطاته لتعزيز السلامة المالية وذلك بالحرص على تنمية الأصول وتأمين المخاطر الناجمة عن العمليات الائتمانية.

2-بنك التنمية المحلية: رغم المستوى المخيف لأرباح المصرف في السنوات الأخيرة والتطور غير الكافي في أصوله الصافية ورأس ماله الذي يعتبر من بين أدنى رؤوس أموال المصارف العمومية في الجزائر، إلا أنه حقق مستويات ملاءة لا بأس بها. إذ انتقلت من 14% سنة 2001 إلى 16.5% سنة 2003. ثم ما لبثت أن تراجع مستواها سنة 2010 لتصل إلى 10% وهو مستوى ما دون المطلوب.

3-بنك الفلاحة والتنمية الريفية: بالرغم من وصول نسبة الملاءة إلى مستويات قياسية مقارنة بالمصارف الأخرى في الفترة من 2000 إلى 2004 والتي وصلت إلى 22.9% سنة 2000 و24.6% سنة 2001 و18% سنة 2003، إلا أنه سرعان ما تراجعت هذه النسبة إلى 5% سنة 2007 وهو مستوى ينبئ بمخاطر كبيرة، ويعكس الصعوبات المالية التي بدأ يتخبط فيها هذا المصرف. وما النتائج السلبية التي حققها هذا المصرف في سنوات 2005، 2006 و2007 إلا دليل على ذلك.

4-القرض الشعبي الجزائري: تجاوزت نسبة الملاءة في القرض الشعبي الجزائري حدود 19.8% سنة 2000، كما كان أدنى مستوى لها هو16% وذلك في سنة 2004. وهي مستويات جد مطمئنة للبنك ولزبائنه. ثم فتئت تشهد ارتفاعا محسوسا قدر بـ 5% ما بين سنتي 2004 و2007 لتصل إلى 24% وهو أعلى مستوى من الملاءة يحققه القرض الشعبي الجزائري، ويعود ذلك إلى المجهودات التي بذلها مسيرو هذا المصرف للوصول به إلى درجة معينة من الأمان. وهو ما يتضح من المستويات المتصاعدة للأصول الصافية للبنك وكذا من خلال الأرباح المحققة في تلك الفترة.

5-البنك الوطني الجزائري: لم تشهد الملاءة في البنك الوطني الجزائري مستويات جيدة إلا انطلاقا من سنة 2002 حيث وصلت إلى حدود 14.6%بعدما كانت 8% سنة 2001، وهو الحد الأدنى الذي كان متعاملا به فيظل معايير بازل الأولى، أما في السنوات الأخرى فبقي ثابتا.

6-البنك الخارجي الجزائري: بالرغم من اعتبار هذا المصرف من أحسن المصارف من حيث الأداء وجودة الأصول إلا أنه لم يصل إلى المستوى المطلوب فيما يخص نسب الملاءة خلال سنوات 2001، 2002 و2003. حيث لم تتعد 8.4% سنتي 2002 و2003 بعدما كانت 7.9%سنة 2001. وهي نسب لا تمنح الأمان للمصرف ولا لزبائنه.

وعلى العموم فإن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يعتبر أكثر المصارف العمومية الجزائرية تحقيقا لنسب ملاءة مريحة مقارنة بالمصارف الأخرى والبنك الجزائري الخارجي أقل المصارف تحقيقا لنسب ملاءة مطمئنة.

خلاصة:

في هذا العمل قمنا بتحليل بعض مؤشرات أداء النظام المصرفي بقطاعيه العام والخاص، ومن بين تلك المؤشرات الأصول والأرباح ونسب الملاءة والودائع المصرفية.تحليل تلك المعطيات سمح لنا بإعطاء نظرة موسعة حول التطور الذي تشهده المصارف العمومية وكذا المراحل الصعبة التي مرت بها. كما تم التعرف على مدى مساهمة المصارف الخاصة في تمويل الاستثمارات ومقارنتها بالقطاع العمومي.

ومن خلال ما سبق تم التوصل إلى خلاصة مهمة بالأرقام والمعطيات وهي أن المصارف العمومية ما زالت تسيطر على السوق المصرفي وإلى درجة قد تصل 95بالمائة.

أما المصارف الخاصة فما زالت مساهمتها ضئيلة ويرجع ذلك إلى الثقة التي تزعزعت بين الزبائن والمصارف الخاصة والأجنبية بفعل أزمة المصارف الخاصة.

كما يعد الجهاز المصرفي الممول الرئيسي في أي اقتصاد كان أين تكون الاحتياجات المالية كبيرة جدا بالنظر إلى الأموال المتاحة، ، وهو ما جعل منه محورا أساسيا لتمويل التنمية بالجزائر. ورغم الإصلاحات العديدة التي أدخلت عليه منذ الاستقلال،ورغم ما حققه من نتائج إلا أن التزامه بتمويل القطاع العمومي شكل عبئا ثقيلا على وضعيته المالية مما حال دون تحقيق الأهداف المرجوة.وبالنظر إلى ما تمليه المعطيات الاقتصادية والمالية الجديدة على المستويين الوطني والدولي، فإن هذا القطاع لا يزال يواجه تحديات كبيرة وعلى جميع المستوي

إن تحسين الأداء وضمان مكانة يستوجب مواكبة التطورات المالية العالمة و تحديث المنظومة المصرفية الجزائرية بإدخال تكنولوجيات جديدة ،لكن شريطة التحكم فيها ،و إلا أصبحت تكلفة ليس لها مردود و هو الأمر السائد في الكثير من الموزعات الأوتوماتيكية لتوزيع النقود،فهي إما دون سيولة وإما معطلة. و في حالات عديدة خارج الخدمة.

غير أن الخوض في عمق المنظومة المصرفية الجزائرية سيظهر اختلالات كبيرة.فبالرغم من أن الأرقام تشير إلى تحسن الأداء إلا أن المظاهر السلبية ما زالت تحيط به من كل جهة و لعل أهمها:

– استنادا للأرقام الرسمية دائما والخاصة بأهم الفضائح المالية فإن الخسائر الناجمة قضايا الفساد والسرقة تصل إلى 2,8 مليار دولار أو أكثر؛ فبالإضافة إلى 2 مليار دولارٍ التي تسببت فيها قضيتا "الخليفة" و"المصرف الصناعي والتجاري الجزائري"، فإن هناك على سبيل المثال أيضا ما يُعرف بقضية " بنك الفلاحة والتنمية الريفية" بدائرة "بئر العاتر" ولاية تبسة على الحدود الجزائرية التونسية التي بلغت قيمة خسائر الخزينة العمومية فيها 328,2 مليون دولار،

وهي قضية مرتبطة بتهريب أموال إلى الخارج وتبييض أموال ، لتأتي أخيرا وليس أخرا فضيحة البنك الوطني الجزائري" المقدرة ب 405 ملايين دولار؛(أنظر في ذلك مختلف تقارير بنك الجزائر).

-كما يعترف بنك الجزائر بتسجيل 3497 مخالفة مصرفية وبنكية وإيداع 33 شكوى نهاية 2003 وحوالي الضعف سنة 2004 ، وفي العادة يستفيد أصحاب الاختلاسات الكبيرة من ضعف آليات الرقابة الداخلية على مستوى المصارف الجزائرية وانعدامها في بعض المصارف، وكذا استعمال تقنيات بدائية في مجال التحويل بين الحسابات أو ضعف التنسيق بين مختلف المصالح ؛

-كما أن الاختلاسات المتكررة هي واحدة من المخاطر التي يمكن أن تسببها السيولة المفرطة التي تعيشها المنظومة المصرفية منذ 2001 نتيجة عدم توظيفها توظيفا سليما لدعم الاستثمار المنتج؛

- إن بلوغ السيولة مستويات عالية و غير مسبوقة وعدم استعمالها في المنظومة المصرفية يبين مدى سلبية تعامل المصارف التجارية في الجزائر،ويطرح السؤال عن إمكانيات المصارف في تسييرها، مما يستدعي المسارعة بتنفيذ برنامج إصلاحات مالية؛

-كما أن المصارف العمومية الجزائرية لا تتحمل مسؤولياتها في تمويل الاقتصاد الوطني رافضة المخاطرة أساسا ومفضلة اللجوء إلى أسهل الحلول المضمونة العواقب مثل التوظيفات على المدى القصير على حساب الاستثمارات على المدى المتوسط والطويل؛

- بالإضافة إلى أن هذه المصارف لا تتوفر على أجهزة مراقبة فعالة، مما أدى إلى تسجيل عمليات إفلاس وتسيير سيئ أثرا سلبا على المهنة ومصداقية المصارف.

-أما بالنسبة للقروض فان نسبة كبيرة جدا منها متعثرة و غير مستردة إذ تشير الإحصائيات إلى أنها وصلت مستويات مخيفة خاصة ما تعلق منها بعمليات تمول الاستثمار الخاصة بتشغيل الشباب.

-أما فيما يخص أسعار الفائدة فان المصارف العمومية تطبق معدلات فائدة أقل في بعض الحيان من معدلات التضخم،وهذا يعني في حقيقة الأمر أن المصارف العمومية تحقق خسائر بدل الأرباح التي يعتقد ظاهريا أنها تحقق.(أنظر تقرير صندوق النقد الدولي حول الوضعية الاقتصادية للجزائر في أكتوبر 2010).

-ومن جانب أخر ما يلاحظ على المنظومة المصرفية الجزائرية ورغم الإمكانيات التي تتوفر عليها إلا أن تصنيفها يبقى بعيدا عن المراتب الأولى سواء عربيا أو دوليا مما يستدعي التفكير في إعادتها إلى مصارف المصارف بكل السبل الممكنة.

ومن أجل مواكبة التحديات المالية الحديثة يجب على المنظومة المصرفية الجزائرية رسم خطة واضحة المعالم بهدف التحديث و التطوير.ولعل أهم تلك المعالم ما يلي:

-التوسع المستمر لشبكة الوكالات بهدف التقرب من الزبون وتلبية حاجياته المالية والمصرفية؛

-عصرنة التسيير المصرفي بما يتماشى و التطورات التكنولوجية الحديثة؛

-البحث الدائم عن الموارد و محاولة توظيفها أحسن توظيف؛

-وضع تحت تصرف الزبون المنتوجات المالية و المصرفية الجديدة،مثل التمويل ألمستندي والقرض العقاري؛

-الشروع في تطوير الخدمات المصرفية الالكترونية الحديثة،مع الحرص على تكوين الموظفين من اجل التحكم في ذلك؛

-تسريع و تحديث المعالات المالية مع الخارج؛

-تفعيل آليات الرقابة لتفادي العمليات غير القانونية.

المراجع:

تقرير محافظ بنك الجزائر أمام البرلمان يوم الإثنين, 12 إبريل 2010

تقرير محافظ بنك الجزائر أمام البرلمان يوم الإثنين, 12 إبريل 2010

مختلف ميزانيات الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط

يزانية القرص الشعبي الجزائري 2000 الى 2010

ميزانيات البنك الوطني الجزائري

التقرير المالي للبنك الخارجي الجزائري ،2000،2007،2010

ميزانية الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط 2007

ميزانية بنك التنمية المحلية،2000،**2007**

http://www.alrroya.com/node

نجاري حياة،« الإصلاحات النقدية ومكانة الحيطة المصرفية في الجزائر»، الملتقى الوطني الأول حول المنظمة المصرفية الجزائرية،

[1] تومي إبراهيم،« اتفاقية بازل لكفاية رأس المال»،